الأبعاد الاجتماعية للعنف

دراسة تحليلية لجرائم العنف الجنسي ضد الأطفال

الباحثة / الشيماء عبد الرسول بهنسي سويلم

لدرجة الماجستير في الآداب – (تخصص اجتماع) جامعة المنوفية

إشراف

الأستاذة الدكتور ة	الدكتورة
ثريا عبد الجواد	وسام بلابل
أستاذ علم الاجتماع	المدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنوفية	كلية الآداب – جامعة المنوفية

مقدمة :

توالت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المجتمع المصري خلال العقود القليلة الماضية، والتي أدت إلى حدوث تغيرات جوهرية في بنية ووظائف المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وظهرت آثار هذه التحولات بشكل ملموس في المجتمع منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن وتيرتها تسارعت مع مرور المجتمع بتحولات كبرى في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ورغم كل الأطروحات التي تؤكد على وجود سمات ثابتة للشخصية المصرية، إلا أن ثمة تغيرات ارتبطت بالسياق السياسي والاجتماعي والثقافي، وانعكست على الجانب القيمي في المجتمع بعد ٢٥ يناير ٢٠١١؛ حيث إن الأحداث التي شهدتها مصر فرضت تغييرات كبيرة في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية التي صاغت سلوك المصريين، وأفسحت المجال لبعض القيم السلبية مثل التراجع النسبي لقيم التسامح والإيثار مقابل زيادة ملحوظة في العنف والتعصب، وتغليب المصلحة الفردية والتمركز حول الذات، وغياب العمل الجماعي، وشيوع الثقافة الاستهلاكية.

فعلى الرغم من أن ظاهرة العنف من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية، فلا يكاد يخلو أي مجتمع من مظاهر وسلوكيات العنف، إلا أن تلك المظاهر والسلوكيات

تطورت وتنوعت بتطور الإنسان والبيئة من حوله، فبعدما كانت مظاهر العنف بين البشر تتمثل في الصراع على المأكل والمسكن والمشرب، أصبحت على المصالح الخاصة وجمع الأموال، وبدا واضحاً عبر السنوات الأخيرة تغير أنماط ومعدلات الجرائم في المجتمع المصري، فتزايدت معدلات الجرائم العائلية، واتخذت أشكالاً أكثر عنفاً، كما ظهرت أنماط مستحدثة من الجرائم المعلوماتية والجرائم المنظمة والإرهاب؛ وهو ما يخالف سمة التسامح والاعتدال المعروفة عن الشخصية المصرية .[١]

فكل هذه الابعاد الاجتماعية والتحولات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على تنامى العنف وزيادة حدة الفقر وتفكك البنية العائلية في المجتمع المصري سواء الريفي أو الحضري وكذلك الهجرة واثرها على التفكك الأسرى وانهيار القيم المجتمعية وعدم قدرة الأسرة على إشباع المطالب الضرورية لحاجات الطفل مما يعرقل النمو والتربية السليمة وتكون كلها عوامل مساعدة في انحراف الأطفال والاندفاع نحو العنف وممارسة الجنس فيما بينهم أو نشأة طفل ضعيف يقع فريسة للاعتداء عليه من الآخرون.[٢]

فالعنف الجنسي ضد الأطفال مشكلة اجتماعية، ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البناء الاجتماعي.

ونظرًا لما لهذه الظاهرة من أبعاد اجتماعية واقتصادية يصبح من الضروري التعرف على العلاقة الماثلة بين هذه التحولات وبين نمط العنف القائم على التحرش الجنسي وهو ما يبلور مشكلة الدراسة الحالية.

---

[١] أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٠-٣٥.

[٢] سحر عبد الغني عبد الله، المتغيرات الاجتماعية المسؤلة عن إساءة معاملة الأطفال، دراسة ميدانية لعينة من الأطفال المساء التعامل معهم جنسيا، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ص ص١٩- ٢٠ .

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة هذه الدراسة في محاولة تحليل وتفسير الأبعاد الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر على تنامى ظاهرة العنف ضد الأطفال خاصة التحرش الجنسي بوصفها مخالفة لحقوق الطفل كما نصت عليها الوثائق الدولية، وفي ضوء صياغة مشكلة الدراسة يتحدد سؤال الدراسة الأساسي في هل تلعب الأبعاد الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في ضوء التحولات التي شهدها المجتمع المصري في العقود الأخيرة دورًا في تنامى ظاهرة العنف ضد الأطفال وما هي أهم هذه الأبعاد تأثيرًا على تنامى الظاهرة ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

١. إلى أي حد تؤثر الأبعاد الاجتماعية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي دورًا في تنامي ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال؟
٢. هل يلعب النظام التعليمي دورًا في التأثير على تنامى الظاهرة؟
٣. هل هناك علاقة بين سوء الأوضاع الاقتصادية وازدياد ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال؟
٤. هل هناك علاقة بين غياب منظومة الحقوق في المجتمع وتوافرها وبين زيادة وتيرة العنف ضد الأطفال؟
٥. ماهي العناصر الثقافية الحالية التي أثرت في زيادة العنف الجنسي ضد الأطفال؟
٦. ماهي الآثار التي أحدثتها العولمة ووسائل الإعلام وانتشارها على ازدياد الظاهرة؟

فالعنف والجريمة مشكلات اجتماعية لا توجد منفصله بذاتها بل هي إفرازًا وانعكاسا لظروف المجتمع السائدة؛ فما شاهده المجتمع المصري في الآونة الأخيرة من تحولات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية انعكاسا للصورة العالمية التي نتج عنها اختلال التوازن الاجتماعي، وكرد فعل لتلك التحولات السريعة التي كانت تفوق قدرة البناء الاجتماعي على التوائم والتوازن معها. فأسهمت تلك التحولات المتلاحقة خاصة على المستوى الاقتصادي والمتمثلة في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي ومحاولة السير في اتجاه اقتصاد السوق مما أدى إلى زيادة الاضطراب داخل المجتمع

المصري فاتجهت الدولة لتطبيق سياسات الاصلاح لتصحيح المسار الاقتصادي والتي ساهمت بدورها في زيادة معدلات الفقر والبطالة واقتراف الجرائم والعنف وخاصة العنف الأسرى الذي يؤثر بدوره على الأطفال داخل الأسرة من حيث اشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية؛ إذ تشير الدراسات والأبحاث إلى أن المشكلات التي يعاني منها الطفل داخل الأسرة تعد الأساس الذي يبني عليه كثير من المشكلات الأخرى، ولذلك اتجه اهتمام الدراسات في السنوات الأخيرة بظاهرة تعرض الأطفال للخطر، وتعرضهم للانحراف لتربطه بحجم المعاناة التي يجدها الصغير داخل الأسرة فما شهدته الأسرة المصرية من تغيرات اجتماعية واقتصادية أدت في مجملها إلى تمزيق شبكة العلاقات الأسرية، وحرمان أفرادها من دفء الأسرة ومشاعرها القوية، فلقد أصيبت الأسرة بكثير من الانحلال والتفكك بين أعضائها، فأصبحت هناك فجوة الأجيال في الأسرة، فكلما يزداد التفكك داخل الأسرة الذي تتعدد أسبابه فمنها (الفقر أو غياب أو مرض أحد الوالدين أو العلاقات المضطربة داخل الأسرة أو الطلاق أو البعد عن الدين) كلما أدى ذلك إلى ظهور الكثير من الظواهر الغير سوية بين أفرادها. كما أن حالة السكن ومدى صلاحيته لمعيشة أفراد الأسرة من عدة نواحي وهي نسبة الازدحام وعدد وحداته بالقياس لحجم الأسرة وتحقيقه لمبدأ الفصل في المبيت بين الآباء والأبناء والإخوة والأقارب كل ذلك له تأثيره على العلاقات بين الأفراد.[٣]

كما أن الأمر لا يرتبط فقط بالفقر أو الانهماك في العمل خارج المنزل للوالدين أو التفكك الأسرى... الخ فحسب، فقد نجد في بعض الأحيان أن بعض العاملين بالخارج يتجهون للإنفاق ببذخ على أسرهم وبالذات الأطفال من قبيل التعويض النفسي على تركهم ويساهم توافر الأموال الزائدة مع ضعف الرقابة الأسرية لغياب العائل والاختلاط بأصدقاء السوء، أما الاتجاه للسلوك المنحرف مثلهم أو الوقوع فريسة لمثل هؤلاء الأصدقاء .

[٣] سعاد عطا، جرائم العنف العلنية في المجتمع المصري (دراسة استطلاعية)، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة، المجلد ٤٨، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس، ٢٠٠٥، ص ٤١.

فانحراف الأطفال أصبح ظاهرة عامة يشمل الأسر الغنية والفقيرة على حد سواء وإن كان في الأسر الفقيرة يحتل مكان الصدارة، فالأساس في ذلك هو أنه كلما زاد التماسك الأسري زادت قدرة الأسر في ممارسة الضبط أو عزل أطفالها عن التيارات المنحرفة [٤].

كل هذه الأبعاد ادت إلى تطور أنماط الجرائم عامة بما في ذلك جرائم الأطفال والتي تعد أكثرها خطورة وإفراز لبعض الظواهر الغير سوية ومنها العنف الجنسي ضد الأطفال وفيما بينهم. [٥]

والمتأمل في تلك الظاهرة بشكلها الجديد يجدها ظاهرة عالمية تختلف حدتها وسعة انتشارها من مجتمع إلى آخر، وتتباين بالتالي أبعادها وأسبابها ودوافعها من مجتمع لأخر ومن ثقافة إلى أخرى، ومع ازدياد حدتها في المجتمع المصري تأتي تلك الدراسة لإلقاء على الأبعاد الاجتماعية وتأثيرها على زيادة وتيرة العنف الجنسي ضد الأطفال .

ومن هنا تتحدد مفاهيم الدراسة :

حيث يقصد بالأبعاد الاجتماعية أنها أوضاع البناء الاجتماعي للمجتمع المصري بما يشمله ذلك من تغيرات في النظم والعلاقات والظواهر الاجتماعية التي تعكسها صور التغير التي تظهر في ممارسات حياة الفرد اليومية . [٦]

وهنا يتحدد **التعريف الاجرائي للأبعاد الاجتماعية** في هذه الدراسة والذي يعني مجمل العوامل التي ترتبط بالمجال الاجتماعي لمرتكبي حوادث العنف ضد الأطفال التي تشمل الابعاد الاجتماعية متمثلة في التعليم والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة الأسرية ومستواها الاجتماعي والأبعاد الثقافية والاقتصادية التي تؤثر على تنامى ظاهرة العنف

---

[٤] سحر عبد الغنى عبد الله، المتغيرات الاجتماعية المسؤلة عن إساءة معاملة الأطفال، مرجع سابق ،ص١٨ .

[٥] إلهام أحمد حشيش، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بجرائم الأحداث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية ، ٢٠١٣ص ص٢-٣ .

[٦] عبد الناصر شحاته وهبه، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للخيانة الزوجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص٧٨.

التحرش الجنسي ضد الأطفال والتي يرتكبها نزلاء مؤسسات الأحداث والذين تم الحكم عليهم في مثل هذه الجرائم .

يمكن تحديد **التعريف الإجرائي لجرائم للعنف الجنسي ضد الأطفال** في هذه الدراسة وهو الفعل الجنسي المعاقب عليه اجتماعيا وقانونيا داخل المجتمع من قبل طفل تجاه آخر لإجباره على ممارسة الجنس معه مستخدما في ذلك الحيلة أو القوة أو التهديد لدفع الطفل للاستجابة لتحقيق رغباته الجنسية .

ومفهوم **الطفل** كما تتضمنه الدراسة الذ يتفق مع ما اعتمدته الاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطفل بأنّه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.[٧] فالطفل في القانون المصري وكما جاء في مجال الرعاية المنصوص عليها في المادة الثانية من الباب الأول هذا القانون بانه كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة، ويثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي آخر[٨].

أهداف الدراسة :

من خلال الطرح السابق لمشكلة الدراسة يمكن تحديد الهدف العام للدراسة في التعرف على الأبعاد الاجتماعية ومدى دورها في انتشار ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال واستخدامهم في اشباع الرغبات الجنسية .

وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية :

١. محاولة الوصول للتأثيرات الخاصة بالأبعاد الاجتماعية ودورها في تنامي ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال.
٢. محاولة الوصول إلى دور النظام التعليمي في التأثير على تنامى الظاهرة.
٣. الكشف عن العلاقة بين سوء الأبعاد الأوضاع الاقتصادية وازدياد ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال .

---

(٧) اتفاقية حقوق الإنسان https://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34854.html

(٨) قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ، الباب الأول ،أحكام عامة، المادة ٢.

٤. التعرف على العناصر الثقافية الحالية التي أثرت في زيادة العنف الجنسي ضد الأطفال.

٥. التعرف على الآثار إلى احدثتها العولمة ووسائل الإعلام وانتشارها على ازدياد الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول بالبحث والتفسير طبيعة العنف الموجه ضد الأطفال والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بتنامى هذا العنف متمثلا في التحرش الجنسي باعتبارهم الفئة التي ينبغي الاهتمام بمستقبلها ومواجهة كافة أشكال العنف تجاههم في ضوء الحقوق التي تكفلها لهم المواثيق والعهود الدولية .

أولا: الأهمية النظرية :

١. إثراء البناء المعرفي الخاص بجرائم العنف الجنسي ضد الأطفال ومحاولة الوقوف على طبيعة تلك الظاهرة وأبعادها المختلفة ومدى انتشارها.
٢. الكشف عن الأبعاد الاجتماعية ودورها في انتشار العنف الجنسي ضد الأطفال .
٣. التعرف على أنماط العنف الجنسي الموجه ضد الأطفال .
٤. التعرف على الآثار المترتبة على العنف الجنسي ضد الأطفال .

ثانيا: الأهمية التطبيقية :

١. تقديم رؤية علمية تواجه جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال الذي يعد شكل من أشكال العنف الموجه على الأطفال .
٢. محاولة مواجهة الفكر الثقافي السائد نحو السكوت حول مثل هذه الجرائم .
٣. تقديم تصور مستقبلي حول طرق مواجهة جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال.

العنف الجنسي من منظور الاتجاهات والرؤي النظرية :

تعد الاتجاهات النظرية في العلوم الاجتماعية المرشد لتحديد معالم أية ظاهرة يتم دراستها ولذلك فإن أي دراسة في العلم الاجتماعي لابد لها من إطار نظري، هذا الإطار يتم تحديده من خلال الاتجاهات النظرية الموجودة، والسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تظهر فيه الظاهرة موضوع الدراسة، ولذلك يكون الإطار النظري الذي

يتم التوصل إليه ركن هام من أركان هذه الدراسة ،[٩] فتحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة، سواء أكان موضوع هذا البحث ظاهرة طبيعية، أو ظاهرة إنسانية، أو اجتماعية، وذلك لأن النظرية تساعد أي علم على تحديد أهم قضاياه الأساسية، وفي إبراز دوره المعرفي والتراكمي، حيث يحدد في ضوئها ما يجب دراسته أكثر من غيره، وما الذي لم يدرس، ومستوى ما التوصل إليه.[١٠] فالنظرية هي مجموعة مترابطة من التعريفات والمفاهيم، والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها[١١]، وانطلاقا من هذا فإننا بحاجة إلى أشكال نظرية متعددة لتفسير الظواهر الاجتماعية المتباينة. فالعنف ظاهرة عالمية تعرفها كافة المجتمعات بدرجات متباينة وأشكال مختلفة ونظرًا لتعقد الظاهرة وتعدد متغيراتها تعددت النظريات والاتجاهات في تفسيرها [١٢] .

فتلك النظريات والرؤي تكون رؤية منظمة للظاهرة عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسيرها والتنبؤ بها[١٣]، وانطلاقا من هذا فإننا بحاجة إلى أشكال نظرية متعددة لتفسير الظواهر الاجتماعية المتباينة. فالعنف ظاهرة عالمية تعرفها كافة المجتمعات بدرجات متباينة وأشكال مختلفة ونظرًا لتعقد الظاهرة وتعدد متغيراتها تعددت النظريات والاتجاهات في تفسيرها [١٤] ومن أمثلة هذه النظريات نظرية التعلم الاجتماعي وترجع هذه النظرية إلى العالم الفرنسي جبرائيل تارد الذي رأى أن سلوك العنف يمكن تعلمه مثل أي سلوك آخر عن طريق التقليد والارتباط بالآخرين من خلال التوحد أو

---

[٩] مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية ، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، مركز دعم وقضايا المرأة ، يناير٢٠٠٧،ص٢١ .

[١٠] عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، ط١، دار رؤية القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٢- ١٥.

[١١] عبد الباسط محمد حسن ،أصول البحث الاجتماعي، ط١٤، مكتبة وهبه، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٥٢.

[١٢] سحر القطب علي رمضان، التنشئة الاسرية والعنف ضد المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية،٢٠٠٩،ص٥٣ .

[١٣] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط١٤، مكتبة وهبه ، القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٢.

[١٤] سحر القطب علي رمضان، التنشئة الأسرية والعنف ضد المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية ،٢٠٠٩، ص٥٣ .

التقمص لمبدأ معين أو عقيدة معينة[١٥] أما أنصار نظرية التفكك الاجتماعي يرون أن التفكك الاجتماعي يلعب دورًا أساسيًا في نمو الظاهرة الاجرامية، حيث لخص دورثين سلين نظريته فيأن التفكك الاجتماعي يلعب دورًا قويًا في نمو ظاهرة السلوك المنحرف، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات المتمثلة للثقافة في المجتمع حينئذ لا يوجد مشكلة – ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، وحيث إن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفقاء ثم إلى جماعة المدرسة ومن خلال تفاعل الفرد مع الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقته بالآخرين.

ومعنى ذلك أنه إذا اختلفت المعايير التي تنظم السلوك بين الوحدات الاجتماعية التي تنقل الفرد في تفاعله داخل المجتمع بينها وهي الأسرة والمدرسة وجماعة الرفقاء وغيرها، فإنه عندئذ سيحدث للفرد صراعات داخلية تؤدي به إلى العنف، وأنه كلما اتسعت دائرة تفاعله، فإن ذلك سيؤدي إلى حالة من الاضطرابات في المخزون المعرفي للمعايير، ففي حالة وجود معايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية تؤدي إلى أنماط مختلفة من العنف.[١٦] وأن الازدحام في المساكن وضيق الغرف وقلة عددها مع زيادة الشاغلين لهذه الغرف قد يحدث نفورا وانزعاجا داخل لأسرة الواحدة ويساعد على بقاء أفرادها لمدة أطول خارج المنزل وهذا قد يسهم في انزلاق بعض من أفراد الأسرة إلى مخالطة السلوكيات السيئة [١٧]، وهناك العديد من النظريات الأخرى التي اهتمت بتفسير العنف، فلكل نظرية أنصارها وأبحاثها التي تحاول تفسيرها انطلاقا من أطرها النظرية وطرقها في البحث، فإن لكل نظرية من النظريات السابقة دورها الفعال

[١٥] إلهام أحمد حشيش، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بجرائم الأحداث، مرجع سابق ، ص٢٥ .
[١٦] عبد الله محمد النيرب، العوامل النفسية والاجتماعية المسئولة عن العنف المدرسي في المرحلة الاعدادية، مرجع سابق، ص٢١ .
[١٧] إلهام أحمد حشيش، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بجرائم الأحداث، مرجع سابق ، ص٢٥ .

في دراسة العنف الجنسي ضد الأطفال حيث نلاحظ إن النظريات الاجتماعية من تفسيرها للعنف إن الطفل يكتسب العنف من خلال التنشئة الاجتماعية من خلال التعلم والتبادل لأساليب وطرق استعمال العنف وإشكاله بالإضافة إلى استعمال الرموز التي تشير الى العنف والقوة في سلوكياته، وذلك يوضح لنا إن الطفل يكتسب العنف في حياته أي أنه لا يتعلم العنف بالفطرة.

ومما سبق تتفق الدراسة مع التيارات النظرية إلى تؤكد على دور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية فمن حيث التأثر بعملية الانتاج فالنظام الاجتماعي بشكل عام وبشموليه يؤثر على زيادة ظاهرة التحرش الجنسي للأطفال فمن حيث الثقافة والمستوى الاجتماعي والاعلام والأسرة والاوضاع الاقتصادية ومستوى الدخل وتتحدد هذه التيارات في الماركسية والتيار المادي .

فالاتجاه المادي من أهم الاتجاهات النظرية التي استطاعت أن تفسر جرائم العنف الجنسي على الأطفال ويرجع ذلك إلى أن النظرية المادية التاريخية نسق متكامل من الآراء والأفكار الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية فتعاليم المادية شاملة ومتكاملة ومتطورة حيث تضرب بجذورها في الواقع الاجتماعي، كما ترى أن البيئة الاجتماعية هي المسئولة عن نشوء مختلف سمات الفرد، وبالتالي فالتوزيع الغير عادل للثروة والسلطة يخلق الصراع والانحراف والجريمة في المجتمع .

الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة التراث في مجال البحث العلمي والبحوث الاجتماعية بصفة خاصة أهمية في زيادة نمو المعرفة، من منطلق حقيقة مؤداه، كلما ازداد مقدار ما يعرفه الباحث عن نتائج الدراسات السابقة، كلما ازدادت قدرته على تناول مشكلة دراسته، وإلقاء المزيد من الضوء عليها. حيث تساعد عرض الدراسات تقديم رؤى منهجية متنوعة تساعد في معالجة المشكلة المدروسة. [١٨] وقد امكن تصنيف الدراسات على النحو التالي:

[١٨] علي عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٦، ص ص ١١٤ -١١٥.

١- الدراسات العربية وتنقسم إلى :

أولا : الدراسات التي تتناول العنف ضد الأطفال .

ثانيا: الدراسات التي تتناول العنف الجنسي ضد الأطفال .

٢- الدراسات الأجنبية وتنقسم إلى :

أولا : الدراسات التي تتناول العنف ضد الأطفال .

ثانيا: الدراسات التي تتناول العنف الجنسي ضد الأطفال .

٣- التعقيب على الدراسات السابقة .

أولا : دراسات تناولت العنف ضد الأطفال ومنها :

وضمن هذه الدراسات جاءت دراسة هدى يوسف وآخرون حول العنف على الأطفال واهمالهم عام ١٩٩٨: والتي تمت على (٢٠١٧) طالب وطالبة يمثلون طلاب مدارس التعليم الأساسي والمتوسط في (١٨) مدرسة حكومية بمحافظة الإسكندرية في الفئة العمرية من عشر سنوات ونصف إلى عشرين سنة، حيث وجد أن ٧٤% من الطلاب يتعرضون للعقاب البدني من الأهل، وأن ٢٦% منهم يتعرضون إلى عقاب لفضي فقط. حيث يتبين من البيانات أعلاه إن العقاب البدني هو الأكثر انتشاراً في الأسر التي يقل فيها المستوى التعليمي للآباء والأسر الكبيرة العدد والأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض. [١٩]

ثانيا :الدراسات التي تناولت العنف الجنسي على الأطفال :

ومن ضمن الدراسات التي تتناول العنف الجنسي ضد الأطفال جاءت دراسة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات عن الاعتداء الجنسي على الأطفال ٢٠٠٦ : في مسح ميداني أجراه المركز في العام ٢٠٠٦ على عينة مكونة ٣٠٠٠ طفل على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة حول العنف ضد الأطفال، وفيما يتعلق بالاعتداء الجنسي تبين أن ما نسبته ٦% من الأطفال تعرضوا للكشف عن الأعضاء التناسلية (٣.٨ % منهم تعرضوا مرة واحدة) ٥.٧ % من الأطفال تعرضوا للحضن لأغراض جنسية،

[١٩] هدى يوسف وآخرون: حوادث العنف على الأطفال وإهمالهم، المجلة الصحية للشرق المتوسط، المجلد الرابع، العدد٣، ١٩٩٨، ص٥٥ .

(٢.٩ % تعرضوا مرة واحدة) ٦.٥ % من الأطفال تعرضوا للمس أعضائهم التناسلية، (٢.٩%) منهم تعرضوا مرة واحدة)، ٨.١ % من الأطفال دفعوا لعمل أشياء مشينة كالتلفظ بألفاظ سيئة، (٣.٩ %) منهم دفعوا مرة واحدة)، ٦% من الأطفال أجبروا على مشاهدة صور سيئة (٢.٧ % منهم أجبروا على ذلك مرة واحدة)، ٤.٧% من الأطفال تعرضوا للتقبيل المفرط (٢% منهم تعرضوا مرة واحدة) ٣.٢ % تعرضوا للاغتصاب، (١.١ % منهم تعرضوا مرة واحدة).

أما عن الجهات التي مارست الاعتداء الجنسي على الأطفال فقد تنوعت، حيث إن الاعتداء تم من قبل الأب أو أحد الأخوة أو أحد الأقارب أو أشخاص غرباء بنسب مختلفة حسب اختلف شكل الاعتداء. وفيما يتعلق بمكان الاعتداء فإن ٢٠ %- ٣٠ % من الأطفال يرون أن الاعتداء تم عليهم في البيت الذي يعيشون فيه.

بعد هذا العرض لبعض الدراسات، تبين أن هذه الدراسات ركز بعضها على التفسير الاجتماعي للعنف الجنسي على الأطفال، والبعض الآخر تناول المتغيرات الاجتماعية المسؤلة عن العنف الجنسي على الأطفال، والبعض الآخر تناول طبيعة الاختلاف بين العنف الجنسي داخل الأسرة وخارجها، والبعض الآخر ركز على نوع الطفل والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة ومحاولة الوصول الآثار المترتبة على العنف الجنسي على الأطفال. وقد تبين من خلال تلك الدراسات أن العنف الجنسي على الأطفال قد يحدث من شخص معروف بالنسبة للطفل.

كما اتضح أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أهم الأبعاد المؤدية إلى العنف الجنسي على الأطفال .

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فنجد أن معظم هذه الدراسات قد اعتمدت على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والبعض الآخر اعتمد على أسلوب المقابلة، والبعض الآخر اعتمد على أكثر من أداة لجمع البيانات في الوقت ذاته.

وبذلك تكون كل هذه الدراسات لها أهميتها في كيفية معالجة موضوع الدراسة الراهنة ومعرفة أكثر الأساليب والأدوات الملائمة لدراستها وكيفية الاستعانة بها.

فالدراسات التي تناولت العنف بشكل عام ضد الأطفال أو التي تناولت شكلا واحدا من أشكاله وهو العنف الجنسي ضد الأطفال، فقد نلاحظ من خلال المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة سواء كانت عربية أو أجنبية، إن العنف له جذور وأسس في كل مجتمع وهو موجود في كل زمان ومكان لكن يوجد بطرق متعددة وإشكال وأساليب مختلفة بين مجتمع وأخر، وهنا يمكن القول إن غالبية الأطفال في كافة إنحاء المجتمعات يتعرضون الى العنف بكافة إشكاله. ولكن العنف الجنسي يحمل في طياته كافة أشكال العنف ضد الأطفال لأنه يشكل عنفا بدنيا جسمانيا كما يعد عنفا نفسيا ضد الاطفال .

وقد تبين من خلال العرض السابق ما يلي:

- إن العنف الجنسي ضد الأطفال يعد من أشد أنواع العنف الواقعة على تلك الفئة العمرية لما يترتب عليه من آثارا بدنية أو اجتماعية أو نفسيا .
- إن معظم الدراسات اتفقت على أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أهم المحددات التي تؤدي لارتكاب جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال .
- كما أنه على الرغم من التنوع بين الدراسات والفارق الزمني بينها إلا أن أغلبية النتائج حاولت التعرف على أسباب المؤدية إلى العنف الجنسي ضد الأطفال ومدى انتشاره والآثار المترتبة عليه .

ومن خلال تلك العرض السابق أيضًا :

- لوحظ أن أغلبية الدراسات سواء كانت عربية أو أجنبية تناولت بعدا واحدا أو بعض من الأبعاد المحددة لظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال .
- كما أن معظم هذه الدراسات تناولت بالدراسة الأفراد ممن وقع عليهم العنف الجنسي.
- أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة فنجد أن معظم هذه الدراسات قد اعتمدت على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والبعض الآخر اعتمد على أسلوب المقابلة وبعضها قد اعتمد على أكثر من أداة لجمع البيانات في الوقت ذاته.

بينما الدراسة الراهنة ستتناول الباحثة الأبعاد الاجتماعية المؤدية للعنف الجنسي ضد الأطفال معتمدة على منهج المسح الاجتماعي وسوف تعتمد على تصميم دليل مقابلة

وسوف تعتمد على عينة عمدية مقصودة من مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال من أولئك الذين هم تحت سن ١٨ عام .

ومن هنا ومن خلال ما سبق عرضه من دراسات يتضح للباحثة مدى أهمية تلك الدراسات في كيفية تناول الظاهرة موضوع الدراسة والتعرف على الأبعاد المرتبطة بها والأسباب المؤدية إليها وكيفية الاستعانة بالأساليب والأدوات الملائمة لموضوع الدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة

في إطار ما سبق عرضه ووفقًا لطبيعة الموضوع، فإن تلك الدراسة تقع في إطار الدراسات الوصفية التحليلية؛ حيث إن الهدف الأساسي للدراسة هو هدف وصفي، يتمثل في الرصد والتشخيص لطبيعة الأبعاد الاجتماعية للعنف الجنسي ضد الأطفال .

المنهج المستخدم في الدراسة:

إذا كان المقصود بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي يستعين بها العالم في بحثه أو دراسة مشكلته والوصول إلى حلول لها، أو إلى بعض النتائج[٢٠] فإن لكل ظاهرة أو مشكلة من المشاكل بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجًا معينًا لدراستها. ولما كانت مثل تلك الدراسة الحالية تحتاج إلى بيانات ذات طبيعة كيفية ومتعمقة؛ لذلك وجدت الباحثة ضرورة الاستعانة بالمناهج التالية:

١- منهج دراسة الحالة Case Study Method الذي يعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة البحث المتعمق، وتعني التعمق في دراسة الظاهرة، وعدم الكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري؛ بغرض حصر أهم الابعاد والعوامل المؤثرة في الظاهرة[٢١].

ويعتمد هذا المنهج على الملاحظة الميدانية، بالإضافة إلى اعتماده على الوسائل والأساليب المنهجية الأخرى كالمقابلة Interview مع عينة الدراسة، وإجراء الملاحظة

---

[٢٠] عبد الفتاح محمد العيسوي، عبد الرحمن محمد العيسوي: مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث ، دار الراتب الجامعية ، الأردن ١٩٩٧م، ص ١٣.

[٢١] محمد زيان عمر " البحث العلمي – مناهجه وتقنياته" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٣٢ – ١٣٣.

المباشرة للأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال، بالإضافة إلى قيام الباحثة بعد ذلك بتدوين ملاحظاتها المختلفة، مع عدم اغفال بعض العوامل التي قد تأثر على المبحوث [٢٢].

أدوات جمع البيانات:

بالإضافة للمناهج السابقة فإن الدراسة قد اقتضت الاستعانة بالأدوات المنهجية التالية:

١- دليل دراسة الحالة **Case Study**

وهو الأداة الأساسية للحصول على البيانات المستخدمة مع منهج دراسة الحالة، حيث قامت الباحثة بتصميم دليل دراسة حالة متعمق، تدور أسئلته حول القضايا والمحاور الأساسية التي سبق الإشارة إليها في الحديث عن مشكلة الدراسة.

٢- المقابلة **Interview**

وتعد من أكثر الطرق المنهجية استخدامًا؛ حيث يمكن من خلالها الحصول على البيانات المطلوبة وذلك من خلال مقابلة المبحوث وجهًا لوجه، وهي تعد أفضل الطرق ملاءمة لفهم الأبعاد والقيم الإنسانية خلال المواقف الاجتماعية المختلفة.

عينة الدراسة:

نظرًا لأنه لا توجد بيانات كاملة لجمهور الدراسة، الذي تمثل في عدد المودعين بدور الأحداث في تهم تخص الاعتداء الجنسي على الأطفال، فقد وقعت عينة الدراسة ضمن أنواع العينة الغرضية، وهي العينة التي يتم سحب مفرداتها بشكل عمدى أو قصدي من قبل الباحث، وقد قامت الباحثة بسحب عينة تم خضوعهم للبحث وجمع البيانات باعتبارهم مسجلين في دار الأحداث وفقا لتنوع جرائم العنف الجنسي، وبلغت ١٠حالات من خلال الذهاب مباشرة إلى دار الرعاية الاجتماعية بعين شمس بعد أن صعب على الباحثة الوصول للحالات بدار الأحداث بقويسنا، واختارت الباحثة عينة من المودعين بالدار التي تتوافر فيها شرط الاكتمال للدراسة .

[٢٢] عبد الباسط محمد حسن: "أصول البحث الاجتماعي"، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٠٩.

أسلوب تحليل البيانات:

نظرا لطبيعة البيانات الكيفية، التي حصلت عليها الباحثة عن حالات الدراسة، فقد اعتمدت الباحثة على أحد الأساليب المستخدمة في تحليل هذا النوع من البيانات وهو أسلوب التحليل الكيفي، فقد قامت الباحثة بتحليل البيانات على مستويين.

الأول: الأفقي: حيث اعتمدت الباحثة إلى تحليل البيانات، حسب نقاط الاتفاق والاختلاف بين حالات الدراسة.

الثاني: الرأسي: حيث عرضت الباحثة لبعض نماذج القول، التي أدلت بها حالات الدراسة.

أمكن للدراسة من خلال ما جاء بها من بيانات، وما اشتملت عليه من تساؤلات، الخروج بمجموعة من النتائج الهامة، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة، أن هناك علاقة بين مجمل الأبعاد الاجتماعية وبين العنف الجنسي ضد الأطفال يمكن اجمالها وذلك على النحو التالي :

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة مؤسسة الشباب بعين شمس، أن هناك علاقة بين العنف الجنسي من ناحية وبين أشكال النزاع داخل الأسرة من ناحية أخرى في مجتمع الدراسة؛ فقد تأكدت هذه العلاقة من خلال عينة الدراسة، فعدم الاستقرار الأسرى، كان سببًا رئيسيًا وراء مظاهر مختلفة من العنف داخل أسر حالات الدراسة والذي أدى في شكله النهائي إلى العنف الجنسي.
- كما أوضحت الدراسة العلاقة بين التطلعات الاستهلاكية وبين ارتكاب جرائم العنف الجنسي في مجتمع الدراسة؛ حيث اتفق معظم الحالات على أن هناك رغبة ناحية امتلاك بعض الممتلكات والمستحدثات المختلفة، ولكن الظروف المدية للأسرة لا تسمح بذلك، وكما أقر معظم حالات الدراسة .
- أما عن سلبيات المقتنيات الحديثة، وقد وافق معظمهم على تغير سلوكياتهم بسبب مشاهدة التليفزيون، بالإضافة لضياع وقتهم أمامه، وانشغالهم عن مذاكرتهم، أما من يستخدمون الإنترنت سواء في البيت أو في مراكز النت؛ فقد وافقوا جميعا على وجود

علاقة بين الإنترنت والميل للعنف عامة والجنسي منه بصفة خاصة وزيادة الرغبة الجنسية.

- أما عن التليفون المحمول فقد أقر معظم الحالات أن المحمول تسبب في وجود الانحرافات الجنسية .
- كما بينت نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة، أن هناك علاقة بين التضامن (التماسك) الأسري، وبين أشكال العنف داخل الأسرة مما يؤثر على الأبناء.

حيث أقر هذا جميع الحالات مجال الدراسة الميدانية، واتفق معظمهم أن انشغال أفراد الأسرة سواء بالعمل أو السفر من أجل اشباع الاحتياجات المادية التي لا تنتهي، أو انفصالهم يؤثر على النواحي العاطفية التي تربط الزوج بالزوجة والوالدين بالأطفال، ويأتي على حساب الترابط الأسري، ويحرم أفراد الأسرة من التفاعل مع بعضهم بعضا؛ مما يشكل احد الأسباب وراء ارتكاب الجرائم الجنسية لأبناء تلك الأسر ضد الأطفال. فأقر جميع الحالات مجال الدراسة الميدانية، واتفق معظمهم أن انشغال أفراد الأسرة سواء بالعمل من أجل اشباع الاحتياجات المادية التي لا تنتهي، أو انشغالهم بسبب وسائل التقنية الحديثة (تليفزيون – كمبيوتر – محمول) أو بسبب وجود خلافات أسرية أو بسبب الوفاة يؤثر على النواحي العاطفية التي تربط الزوج بالزوجة والوالدين بالأطفال، ويأتي على حساب الترابط الأسري، ويحرم أفراد الأسرة من التفاعل مع بعضهم بعضا؛ مما يعرضهم لأشكال مختلفة من العنف.

- كما تأكدت الدراسة من أن هناك علاقة بين القيم والعادات السائدة في الأسرة ومجتمع الحدث وبين أشكال العنف داخل الأسرة، حيث أقر جميع الحالات أن الصراع القيمي بين الأفراد داخل الأسرة، وتعدد النزاعات داخلها، حيث انحصرت بعض القيم القديمة التي كانت تحدد المكانة الاجتماعية وفقًا للسن والجنس، أمام القيم التي تعتبر التعليم من محددات هذه المكانة، وحدوث صراع بين القيم التقليدية، وبين القيم الجديدة داخل المجتمع، أيضا حدث تغير في القيم المرتبطة بأساليب الضبط الاجتماعي، كل ذلك أوجد أسبابًا وراء ارتكاب جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال .
- كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين الوضع الثقافي وبين

- اللجوء للعنف الجنسي من الحدث ضد الأطفال.

حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة، أن هناك علاقة بين مجمل الأبعاد الاجتماعية وبين العنف الجنسي ضد الأطفال يمكن اجمالها وذلك على النحو التالي :

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة مؤسسة الشباب بعين شمس، أن هناك علاقة بين العنف الجنسي من ناحية وبين أشكال النزاع داخل الأسرة من ناحية أخرى في مجتمع الدراسة؛ فقد تأكدت هذه العلاقة من خلال عينة الدراسة، فعدم الاستقرار الأسرى، كان سببًا رئيسيًا وراء مظاهر مختلفة من العنف داخل أسر حالات الدراسة والذي أدى في شكله النهائي إلى العنف الجنسي.
- كما أوضحت الدراسة العلاقة بين التطلعات الاستهلاكية وبين ارتكاب جرائم العنف الجنسي في مجتمع الدراسة؛ حيث اتفق معظم الحالات على أن هناك رغبة ناحية امتلاك بعض الممتلكات والمستحدثات المختلفة، ولكن الظروف المدية للأسرة لا تسمح بذلك، وكما أقر معظم حالات الدراسة .
- أما عن سلبيات المقتنيات الحديثة، وقد وافق معظمهم على تغير سلوكياتهم بسبب مشاهدة التليفزيون، بالإضافة لضياع وقتهم أمامه، وانشغالهم عن مذاكرتهم، أما من يستخدمون الإنترنت سواء في البيت أو في مراكز النت؛ فقد وافقوا جميعا على وجود علاقة بين الإنترنت والميل للعنف عامة والجنسي منه بصفة خاصة وزيادة الرغبة الجنسية.
- أما عن التليفون المحمول فقد أقر معظم الحالات أن المحمول تسبب في وجود الانحرافات الجنسية .
- كما بينت نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة، أن هناك علاقة بين التضامن (التماسك) الأسري، وبين أشكال العنف داخل الأسرة مما يؤثر على الأبناء.

حيث أقر هذا جميع الحالات مجال الدراسة الميدانية، واتفق معظمهم أن انشغال أفراد الأسرة سواء بالعمل أو السفر من أجل اشباع الاحتياجات المادية التي لا تنتهي، أو انفصالهم يؤثر على النواحي العاطفية التي تربط الزوج بالزوجة والوالدين بالأطفال، ويأتي على حساب الترابط الأسري، ويحرم أفراد الأسرة من التفاعل مع بعضهم بعضا؛

مما يشكل احد الأسباب وراء ارتكاب الجرائم الجنسية لأبناء تلك الأسر ضد الأطفال. فأقر جميع الحالات مجال الدراسة الميدانية، واتفق معظمهم أن انشغال أفراد الأسرة سواء بالعمل من أجل اشباع الاحتياجات المادية التي لا تنتهي، أو انشغالهم بسبب وسائل التقنية الحديثة (تليفزيون – كمبيوتر – محمول) أو بسبب وجود خلافات أسرية أو بسبب الوفاة يؤثر على النواحي العاطفية التي تربط الزوج بالزوجة والوالدين بالأطفال، ويأتي على حساب الترابط الأسري، ويحرم أفراد الأسرة من التفاعل مع بعضهم بعضا؛ مما يعرضهم لأشكال مختلفة من العنف.

- كما تأكدت الدراسة من أن هناك علاقة بين القيم والعادات السائدة في الأسرة ومجتمع الحدث وبين أشكال العنف داخل الأسرة، حيث أقر جميع الحالات أن الصراع القيمي بين الأفراد داخل الأسرة، وتعدد النزاعات داخلها، حيث انحصرت بعض القيم القديمة التي كانت تحدد المكانة الاجتماعية وفقًا للسن والجنس، أمام القيم التي تعتبر التعليم من محددات هذه المكانة، وحدوث صراع بين القيم التقليدية، وبين القيم الجديدة داخل المجتمع، أيضا حدث تغير في القيم المرتبطة بأساليب الضبط الاجتماعي، كل ذلك أوجد أسبابًا وراء ارتكاب جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال .

توصيات الدراسة :

- وضع خطة إعلامية تستهدف تسليط الأضواء على مشكلات العنف الجنسي ضد الأطفال.
- إعداد برامج تثقيفية تركز على تبصير الأسر بضرورة التوعية الجنسية للأطفال، وترسيخ القيم والمعايير الدائمة للحياة الزوجية حتى تنعم الأسرة بالاستقرار لمواجهة ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال .
- اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال ومنها العنف الجنسي، واعتماد مشروع قانون لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال.
- العمل على زيادة الوعي الديني والأخلاقي والتربوي والتعريف بحقوق الطفل.
- وضع الأنظمة والتشريعات التي تضبط أسلوب التعامل الجنسي مع الأطفال.
- محاربة ظاهرة عمالة الأطفال من قبل الدولة والمجتمع.

- تعزيز الدور الإعلامي في محاربة هذه الظاهرة، وتسخير الأعمال الدرامية لخدمة مثل هذه الفرص.
- إيجاد وسائل الترفيه السليم والنافع للأطفال في مرحلة البلوغ .
- تعزيز الحريات سياسية للابتعاد عن حالات الكبت السياسي التي قد تظهر في صور سلبية متعددة من بينها الاعتداء على الأطفال .

المراجع

المراجع العربية الخاصة بهذا الجزء

أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.

إلهام أحمد حشيش، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بجرائم الأحداث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية ، ٢٠١٣.

سحر القطب علي رمضان، التنشئة الاسرية والعنف ضد المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية،٢٠٠٩.

سحر عبد الغني عبد الله، المتغيرات الاجتماعية المسؤلة عن إساءة معاملة الأطفال، دراسة ميدانية لعينة من الأطفال المساء التعامل معهم جنسيا، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب، جامعة عين شمس .

سعاد عطا، جرائم العنف العلنية في المجتمع المصري (دراسة استطلاعية)، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة، المجلد ٤٨، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس، ٢٠٠٥.

عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، ط١، دار رؤية القاهرة، ٢٠٠٩.

عبد الباسط محمد حسن ،أصول البحث الاجتماعي، ط١٤، مكتبة وهبه، القاهرة ، ٢٠١١.

عبد الفتاح محمد العيسوي، عبد الرحمن محمد العيسوي: مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث ، دار الراتب الجامعية ، الأردن ١٩٩٧.

عبد الله محمد النيرب، العوامل النفسية والاجتماعية المسئولة عن العنف المدرسي في المرحلة الاعدادية.

علي عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٦.

عبد الناصر شحاته وهبه، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للخيانة الزوجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

محمد زيان عمر " البحث العلمي – مناهجه وتقنياته" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢

مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية ، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، مركز دعم وقضايا المرأة ، يناير٢٠٠٧..

هدى يوسف وآخرون: حوادث العنف على الأطفال وإهمالهم، المجلة الصحية للشرق المتوسط، المجلد الرابع، العدد٣، ١٩٩٨.

الاتفاقيات والمواثيق الدولية

اتفاقية حقوق الإنسان

https://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34854.html

قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ، الباب الأول ،أحكام عامة، المادة ٢